

بسم الله الرحمن الرحيم



الاستثمار و التمويل في فلسطين

1426 هـ - 2005 م

دور المصارف العاملة في فلسطين في دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة "

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م

مقدم من:

أ. خلود عطية ريحان

د. فارس محمود أبو معمر

قسم إدارة الأعمال

أستاذ مشارك- قسم إدارة الأعمال

كلية التجارة-الجامعة الإسلامية-غزة

مايو 2005 م

دور المصارف العاملة في فلسطين في دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة

الملخص:-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما هي أهم العقبات التي تقف عائق أمام دعم البنوك لقطاعات الاقتصاد المختلفة، وتحديد ما هي نسبة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك العاملة في فلسطين (قطاع غزة والضفة الغربية) لدعم قطاعات الاقتصاد المختلفة منذ العام (2000م) وحتى العام (2003م)، مع محاولة لتقديم بعض الاقتراحات التي تقلل من حدة هذه الصعوبات أمام إدارات البنوك. ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول لبعض النتائج في هذا المجال، وتم إجراء بعض المقابلات مع مدراء هذه البنوك ومع مسؤول من سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى توزيع استبانته على بعض مدراء المؤسسات العاملة في قطاعات الاقتصاد المختلفة للتعرف على المعوقات التي يجدونها عندما يتوجهون للبنوك للحصول على قرض لدعم نشاطاتهم الاقتصادية. وقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج منها:-

1. البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين. إلا أن هناك صعوبات تواجهها في هذا المجال. ومن هذه الصعوبات ضعف الضمانات التي يقدمها أصحاب المشاريع العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية للبنوك عند رغبتهم في الحصول على قرض منها.
2. لم تصل البنوك للحد الأدنى الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية لنسبة القروض التي تقدمها البنوك لدعم قطاعات الاقتصاد، حيث بلغ الحد الأدنى 40% ولكن البنوك وصلت في العام 2003 م إلى 29% فقط.
3. اتضح أن البنوك تفضل التعامل مع القطاع التجاري مقارنة مع غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث بلغ دعم البنوك لهذا القطاع حوالي 25% من إجمالي القروض المقدمة لكافة قطاعات الاقتصاد، وهي أعلى نسبة تقدم لأي قطاع اقتصادي آخر.

وعلى ضوء نتائج البحث السابقة توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها:-

1. ضرورة قيام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع بتقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى تقبلها البنوك.
2. تتضح هذه الدراسة سلطة النقد الفلسطينية بإعادة النظر في سياسة منح التراخيص للبنوك وذلك بالتركيز على تشجيع افتتاح بنوك متخصصة وشاملة.
3. محاولة وضع خطط لتطوير المناخ الاستثماري في فلسطين حتى يلائم استثمارات البنوك العاملة في فلسطين ويشعرها بالأمان.

Abstract:

This study aims at determining the role Palestine and effect of this role on various economic sectors, including the agriculture, commerce, etc. sectors which the Palestinian economy is based on and the roles of banks in supporting these sectors. In addition, the study aims at identifying the current status of banks working in Palestine and the most important problems that represent the stumbling block in the way of their participation in economic development.

The study used the descriptive analytical approach to come out with the study conclusions.

Study Conclusions:**The study concluded the following:**

1. The banks working in Palestine have the desire to expand giving facilities to the different economic sectors. Nonetheless, the banks do not perform their assigned roles in supporting economic development properly.
2. Banks give a lot of interest to the guarantees provided by the client as .a precondition for accepting facilitation of its credit.
3. The problems faced by banks and settling disputes between the banks and clients in delay in paying their dues.

Study Recommendations:

In the light of the study conclusions, the following recommendations were drawn:

1. It is necessary for businessmen and owners of various businesses to provide sufficient guarantees for credit facilitation so that their applications to get the loan facilitation, which banks, can accept.
2. Directing businessmen and directors to ask for help from specialized institutions, especially universities, in the field of preparing feasibility studies on scientific bases.
3. Investigating the chances of investment in Palestine and contributing to funding the different sectors them as partners.

الفصل الأول خطة الدراسة

مقدمة عامة:

إن للمصارف دور هاماً وحيوياً في كل بلد من بلدان العالم حيث لها دور في تنمية النشاط الاقتصادي سواء كان الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي أو التجاري. وتعتبر هذه النشاطات هي عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد. ويتمثل دور البنوك في جذب الودائع ومن ثم العمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأرباح.

وإذا لم تقم البنوك بهذا الدور المطلوب منها فهي تحتاج لإعادة نظر في سياساتها المتبعة في منح التسهيلات الائتمانية. وفي العام 1993م عندما تم توقيع اتفاقية أوسلو عادت المصارف الأردنية بفتح فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة و تم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي أعطت التراخيص لهذه المصارف للعمل. وقد بلغ استثمار المصارف العاملة في فلسطين والمعطى لها ترخيص من سلطة النقد 22 مصرف بفروع ومراكز رئيسية منها 118 فرعاً. ولقد بلغ حجم ودائع العملاء في عام 2003م حوالي \$3.624.434.085 وبلغ المستثمر منها \$1.072.005.115 ولقد بلغ استثمار المصارف العاملة في فلسطين في العام 2003م في قطاع الزراعة 1.53% أما قطاع التعدين والصناعة فقد بلغت 8.64% والإنشاءات 12.47% والتجارة العامة 24.66% (سلطة النقد 2003م) وبمقارنة هذه الاستثمارات مع الودائع نجدها منخفضة جداً حيث لا يتعدى حجم هذه الاستثمارات عن 25-30% من إجمالي الودائع.

مشكلة الدراسة:

بلغت ودائع الجمهور لدى البنوك العاملة في فلسطين في العام 2000م \$3470.13 مليون ، وفي العام 2001م أصبحت \$3.398.861.002 أي بنسبه انخفاض 2% أما في العام 2002م كانت \$3.430.095.300 وفي آخر إحصائية لسلطة النقد للعام 2003 بلغت الودائع \$3.624.434.085 أي بزيادة عن السنة السابقة بنسبة 5,6% . وعند النظر إلى التسهيلات الائتمانية المقدمة مقارنة مع الودائع نجدها في عام 2000م 1328.00 مليون \$ وفي العام 2001م \$1.220.536.088 أي بنسبة زيادة 8% عن عام 2000م .

أما في 2002م فقد تم منح \$956.021.627 مليون وفي 2003م كانت \$1.072.005.115 و معظم هذه الودائع هي ودائع سكان محليين، ولعل المتتبع لحركة استثمار

هذه الودائع يجد أن الودائع يتم استثمارها خارج فلسطين مما يحد من دور البنوك في إحداث تنمية اقتصادية داخل فلسطين.

بالإضافة لذلك فإن حجم الاستثمارات داخل فلسطين لا يتعدى \$1.072.005.115 أي ما نسبته 25%-29.5% من إجمالي الودائع وقد تم استثمارها في تمويل المشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ولعل هذا البحث يهدف إلى التعرف على الأسباب الحقيقية وراء عدم قيام المصارف العاملة في فلسطين بمسئوليتها التي تحملتها عند تقديمها لطلب الحصول على تراخيص للعمل داخل فلسطين.

أهداف الدراسة:

1. معرفة نسبة الاستثمارات المصرفية داخل فلسطين مقارنة مع الاستثمارات خارج فلسطين.
2. الوقوف على المعوقات والصعوبات التي تؤثر على حجم الاستثمارات المصرفية في فلسطين.
3. الأسباب الكامنة وراء عدم توجه المصارف الفلسطينية نحو دعم كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وتقديم الخدمات المصرفية لها.
4. تقديم التوصيات التي من الممكن أن تساهم في رفع كفاءة البنوك العاملة في فلسطين ودعمها للتنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة :

لما كان موضوع الاستثمارات المصرفية وعوائدها بالنسبة لتنمية القطاعات الاقتصادية في فلسطين من المواضيع الهامة، ونظراً للاهتمام المتزايد بدراسة دور البنوك العاملة في فلسطين في دعم التنمية الاقتصادية وحجم ودائع العملاء التي تستثمر داخل فلسطين مقارنة مع الودائع التي تخرج خارج فلسطين لاستثمارها هناك، والتعرف على الأسباب الكامنة وراء عدم استثمار البنوك بشكل قوي داخل فلسطين وما هي المخاطر التي تواجهها، من هنا كان لا بد من التعرف على واقع دور البنوك العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية والقطاعات التي تفضل البنوك التعامل معها.. والذي يعود بالفائدة على كلا من:

القطاعات الاقتصادية:

1. معرفة الأسباب التي تجعل البنوك أن لا تستثمر بالشكل المطلوب منها في تمويل مشاريع القطاعات.

سلطة النقد الفلسطينية:

1. معرفة هل قوانين سلطة النقد مشجعه ومناسبة لتمويل القطاعات الاقتصادية من قبل البنوك.
2. تقييم دور سلطة النقد في تشجيع البنوك على الاستثمار داخل فلسطين ودورها في الحد من هجرة الأموال خارج فلسطين.

الفصل الثاني

الجهاز المصرفي الفلسطيني في (2000م-2003م)

بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين حتى العام 2003 (22بنكاً) منها (10) بنوك وطنيه، و(11) بنك عربي ما بين بنوك مصريه وأردنية، و(1) أجنبي. (تقرير سلطة النقد). ولقد تأثرت البنوك العاملة في فلسطين بظروف انتفاضة الأقصى التي انطلقت في (28-9-2000م) وهذا أدى إلى صعوبة الوضع داخل فلسطين بالنسبة للمصارف حيث أنه في يوم (25/2/2004م) أقدمت قوات الاحتلال على اقتحام بنكين أردنيين وآخر فلسطيني، وعمدت إلى الاستيلاء على الودائع الموجودة في خزائن هذه البنوك وقامت بمصادرتها، (فروع البنك العربي وبنك القاهرة عمان في رام الله والبييرة ومصادرة ما يقارب 37 مليون شيكل منها). وهذا أثار عدداً من الأسئلة الهامة حول مستقبل العمل المصرفي في فلسطين وإشكالية السيادة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. (جريدة القدس، العدد، 12400). ومن جهته قال الخبير الاقتصادي د. سمير عبد الله إن ما تعرض له البنكان سيؤثر على القطاع المصرفي الفلسطيني ويقلل من ثقة المعتمدين بها إلى جانب التسبب في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. واعتبر الخبير الاقتصادي عادل سمارة أن هذه العملية تشكل ضربة للدور الاستثماري للبنوك وليس ضربة للدور التتموي لأن البنوك تركز على تشجيع القطاع الخاص ولكنها لا تلعب دوراً في استراتيجية تنموية. ومع خطورة هذا الوضع فإن البنوك العاملة في فلسطين تتمتع بثقة جمهور كبير.

-البنوك العاملة في فلسطين ودورها في دعم الاقتصاد الفلسطيني:-

أولاً : معايير مساهمة البنوك العاملة في فلسطين في القطاعات الاقتصادية المختلفة:
1/1 : حصة البنوك من الودائع :

جدول (1/2)

بالمليون دولار

يوضح حصة البنوك من الودائع

البنوك	2003		2002		2001		2000	
	%	الودائع	%	الودائع	%	الودائع	%	الودائع
البنوك الوطنية	21	874.783	16.3	561.902	16.8	571.201	0.16	563.985
البنوك الأردنية	75	3.114.370	79	2722711	77.4	2.632.656	77.7	2.726.924
البنوك المصرية	3.1	132.005	3.5	121.340	3.97	135.220	3.82	134.252
البنوك الأجنبية	0.06	24.912	0.7	24.142	2.2	59.735	2.3	81.731
الإجمالي	100	4146.070	100	3430.09	100	3398.812	100	3506.892

المصدر: (أعداد مختلفة من تقارير سلطة النقد الفلسطينية)

يتضح من الجدول السابق أن الودائع لدى البنوك الأردنية العاملة في فلسطين قد تفوقت على باقي البنوك فقد بلغت في العام (2003م) ما نسبته (75%) من إجمالي الودائع الموجودة في البنوك ثم تليها البنوك الوطنية ولكن بفارق كبير حيث تبلغ هذه النسبة لنفس العام (21%).

جدول رقم (2/2)

بالمليون دولار

يوضح التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين :-

البنوك	2003		2002		2001		2000	
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ
الوطنية	29.5	317.089	28	269.92	24	294.141	21.3	287.406
الأردنية	61.2	656.263	61	585.05	65.	798.695	68	919.414
المصرية	8.9	95.460	10.8	98.565	8.3	101.891	7.7	104.797
الأجنبية	0.29	3.193	0.37	3.579	2.0	25.266	2.7	36.523
المجموع	100	1072.005	100	957.122	100	1219.993	100	1348.14

المصدر: أعداد مختلفة من تقارير سلطة النقد

ومن الملاحظ أن البنوك الأردنية لها نصيب عالي في التسهيلات ولكن منخفضة مقارنة مع كبر حجم ودائعها، ثم يليها البنوك الوطنية .

جدول رقم (3/2)

يوضح نسبة التسهيلات للودائع للبنوك العاملة في فلسطين

2003	2002	2001	2000	البنوك
36.2%	48%	%51.49	%51	البنوك الوطنية
21%	%21	30.34%	%33.72	البنوك الأردنية
%72.3	81%	75.35%	%78.06	البنوك المصرية
12.8%	%15	%42.3	%44.69	البنوك الأجنبية

وعند مقارنه حجم التسهيلات المقدمة للعملاء نجد أن البنوك المصرية العاملة في فلسطين تأتي في المرتبة الأولى بنسبه (72.3%) للعام (2003م) تم البنوك الوطنية، ويليهها البنوك الأردنية بنسبه (21%) لنفس العام.

جدول رقم (4/2)

يوضح توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة

بالمليون دولار

2003		2002		2001		2000		القطاع
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
1.53	.164	1.68	161	1.15	140	1.56%	20.99	الزراعي
8.64	.926	10.56	101	9.2	112	8.16	110	الصناعة
12.47	1334	12.16	116	10.5	129	9.23	124.2	الإنشاءات
24.6	264	27.49	263	25.2	308	26.58	358	التجارة العامة
3.12	.334	4.0	39.05	3.3	41.1	3.64	49	خدمات النقل
2.02	.216	2.4	.230	1.9	241	2.22	30	السياحة والفنادق
11	123	13	.127	9.8	120	9.01	121.3	خدمات ومرافق عامه
6.3	680	4.8	46.44	3.2	400	3.34	44.97	خدمات مالية
4 0.	424	0.25	2.42	5.7	.705	0.94	12.72	شراء الأسهم
30	318	23	222	35	438	35.31	475.3	أغراض أخرى
100	1.072	100	957	100	1219	100	1346	المجموع

* المصدر: أعداد مختلفة من تقارير سلطة النقد

تعتبر التسهيلات الائتمانية نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد وممتد إلى كافة الأنحاء بالنسبة للبنك والاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي

تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنين الاقتصادي. (الشواربي، 2002، ص49) و تلعب التسهيلات دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية. (حمزاوي، 2000م، ص450).

المشكلات التي تواجه استثمار المصارف العاملة في فلسطين:

1 - عدم ملائمة المناخ الاستثماري الفلسطيني:

من المعروف أن من عناصر المناخ الاستثماري الجيد توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ولكن تعتبر الظروف السياسية المحيطة بالبيئة الفلسطينية من الظروف التي توتر إلى حد كبير على حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الزراعي منها (أبو معمر، 2000م، ص15). وليس هذا فحسب بل أن القيود المفروضة على حركة انتقال الأفراد والسلع والمركبات لعب دوراً كبيراً في تردد المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية المناسبة لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة. (عورتاني، 1997م، ص9) وعند النظر إلى البنية التحتية الفلسطينية تجدها ضعيفة جداً ولا تتناسب المناخ الاستثماري الذي تحتاج إليه أي دولة حتى تشجع وتحفز البنوك على الاستثمار. (عاشور، 2003م، ص410)، كما أن القطاع الاقتصادي الفلسطيني بشكل خاص يعتبر ضعيف ويعتمد بشكل أساسي على اقتصاديات الدول المجاورة. (أبو معمر، 2000م، ص10)، بالإضافة إلى اندلاع انتفاضة الأقصى من العام 2000م كان له الأثر البالغ في عدم ملائمة المناخ الاستثماري في فلسطين.

2 - مشكلات من القوانين ذات العلاقة المعمول بها داخل فلسطين:

لاحظ كثير من الباحثين أن التشريع المصرفي المتعلق بإيجاد حل للخلافات ونزاعات المصارف مع عملائها يمتاز بوجود فراغ تشريعي (عاشور، 2003م، ص410) يؤدي إلى سيادة الفوضى والضعف سواء كانت فوضى في العمل أو ضعف في الكوادر البشرية التي تعمل في هذه المحاكم وتحاول تطبيق القوانين المعنية. (عورتاني، 1997م، ص11).

3 - عدم كفاية الضمانات التي تطلبها البنوك:

من المشكلات التي تحد البنوك من الاستثمار داخل فلسطين أن إدارة هذه البنوك ترفض منح أي تسهيل إلا بوجود ضمانات عينية مع إغفال ضمانات أخرى (كمدى ربحية المشروع، ومصداقيته، كذلك كفاءة القائمين على العمل وقدراتهم الفنية والإدارية). (عورتاني، ص12).

4 - عدم استقلالية مكاتب المحاسبة والمراجعة والتدقيق:

من أهم عيوب مكاتب المحاسبة والمراجعة والتدقيق في فلسطين عدم استقلالها بشكل كامل، ونقص الكفاءة المهنية لممارسي هذه المهنة كذلك قصور نظام الرقابة الذاتية في هذه المهن. وعدم اكتشاف المراجع للغش والخطأ في الوقت المناسب.

5 - مشكلات من سلطة النقد الفلسطينية:

هناك العديد من الأمور التي كان على سلطة النقد الفلسطينية بصفتها بديل البنك المركزي الفلسطيني أن تقوم بها حتى لا تتفك عائق أمام الاستثمار ومن هذه الأمور ما يلي:

- ضعف المؤسسات المالية المساندة لسلطة النقد (سوق مالي نشط - مؤسسات ضمان القروض - مؤسسات ضمان الودائع - قوانين التمويل الآمن).
- عملت البنوك التجارية على جذب ودائع العملاء وأموال المدخرات وحولتها للخارج فلماذا لا تقرض سلطة النقد نسبة إقراض محددة على المصارف العاملة في الضفة الغربية يتم استثمارها داخل فلسطين.
- عدم قدرة سلطة النقد على لعب دور المقرض الأخير للبنوك. (حامد، 1995م، ص1).

6 - عقبات من رجال الأعمال (العملاء):

هناك مجموعة من المشكلات التي جاءت من جانب رجال الأعمال منها عدم تقديم العملاء لدراسات جدوى اقتصادية جدية يمكن الاعتماد عليها وذلك لعدم وجود مؤسسات استشارية تقوم بذلك. ومع عدم تيقن رجال الأعمال من قدرتهم على الالتزام بتعهداتهم المالية. (مشعل، 1998م، ص12) بالإضافة إلى قيام بعض العملاء بإخفاء بياناتهم الحقيقية من أجل التهرب الضريبي. وعدم استجابة العميل لطلبات البنوك المتكررة التي تتعلق بمراقبة حسابات المشروع.

7 - مشكلات من إدارة البنوك العاملة في فلسطين:

تعتبر عمليات إقامة صانعو سياسات التسهيلات الائتمانية في فروع البنوك الأجنبية في المقر الرئيسي للبنك يؤدي إلى منح مدراء الفروع في فلسطين لصلاحيات ضعيفة ووجوب رجوعهم إلى الإدارة العليا في كثير من القضايا وهذا يعيق عملية اتخاذ القرار بصورة سريعة وفعالة وخاصة أن الإدارة العامة لا تعطي الرد بسرعة. (عاشور، 2003م، ص410) بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك الأجنبية تميل إلى الإقراض بشكل أقل في السوق المحلية.

8 - البنوك الوطنية والبنوك الوافدة:

أن وجود بنوك أجنبية وضع البنوك الوطنية في منافسة غير متكافئة مع بعضها البعض، بسبب الإمكانيات المتاحة للبنوك الأجنبية في الداخل والخارج.

مما سبق يمكن استخلاص أن للبنوك رغبة في التوسع في منح تسهيلات لجميع القطاعات، ولكن لهذه اللحظة فإن البنوك لا تقوم بالدور المطلوب منها في التنمية الاقتصادية في فلسطين.

الفصل الثالث

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة بين انخفاض التسهيلات المصرفية في فلسطين وبين نوعية الضمانات المقدمة لهذه المصارف من كفلاء وبيضاة وكذلك الرهن العقاري وتسجيل الممتلكات في الطابو.
2. عدم وجود محاكم متخصصة تؤثر سلباً على التسهيلات المصرفية في فلسطين.
3. تختلف التسهيلات المصرفية داخل فلسطين باختلاف القطاعات الاقتصادية.
4. زيادة درجة المخاطر يؤدي إلى انخفاض التسهيلات المصرفية.
5. هناك علاقة بين انخفاض التسهيلات المصرفية للقطاعات الاقتصادية وضعف أداء إدارات البنوك العاملة في فلسطين.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (50) موظفاً من العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية في هذه البنوك سواء بنوك محلية أو أجنبية. وقد بلغ عدد البنوك 18 بنكا.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة من أدوات الدراسة، بالإضافة لإجراء المقابلات.

عينة الدراسة:-

تشتمل عينة الدراسة على الاستبانة الموزعة على موظفي التسهيلات الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين على (50) استبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل بالموظفين في أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد وزعت الباحثة من هذه الاستبانة (50) استبياناً على (50) مفردة من مجتمع الدراسة وتم استرداد (42) منها أي بواقع (84%).

الدراسات السابقة:-

1- دراسة الطنبور، (2001م)، بعنوان: " دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية".

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع الجهاز المصرفي الفلسطيني ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، ولقد حاول الباحث دراسة مدى تحقيق البنوك العاملة في فلسطين للتوقعات المرجوة منها وتقييم تقديمها للخدمات الائتمانية، خاصة في مجال مساهمتها في عملية تمويل التنمية الاقتصادية ولقد توصلت هذه الدراسة إلى إجماع البنوك عن التوسع في المشاريع التنموية، وهذا ناتج عن عوامل كثيرة منها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الضفة الغربية والقطاع، كذلك لحدائث المصارف العاملة في فلسطين وعدم معرفتها بالاحتياجات الاستثمارية اللازمة لمناطق الضفة والقطاع. ولقد أوصت هذه الدراسة بأن تسرع البنوك التجارية في عملية اتخاذ القرار الخاص بطلبات التسهيلات خاصة المصارف العربية العاملة في فلسطين، مع تخفيض سعر الفائدة على القروض حتى يتم تشجيع العملاء على الاقتراض ومن ثم الاستثمار.

2- دراسة عاشور (2004م) بعنوان: "العوامل المعيقة لاستثمار ودائع المصارف العاملة في فلسطين محلياً"

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على العوامل التي تعيق من قدرة المصارف العاملة في فلسطين من استثمار ودائعها محلياً، ولقد قارنت هذه الدراسة بين دور البنوك العاملة في فلسطين في استثمار ودائعها داخل فلسطين وبين البنوك العاملة في الأردن، وعندما تم مقارنة إجمالي التسهيلات لحجم الودائع في فلسطين، بلغت في العام (1999م) 35% وبلغ نصيب القطاعات الاقتصادية منها (38%)، أما في الأردن فقد بلغت إجمالي التسهيلات مع إجمالي الودائع المقدمة في البنوك العاملة في الأردن للعام (1997م) (62%)، كان نصيب القطاع الخاص (90%)، ولقد رأيت الدراسة أن التسهيلات المقدمة من البنوك العاملة في الأردن هي ضعف التسهيلات المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أول معوق يقف في طريق استثمار البنوك العاملة في فلسطين لودائع عملائها داخل فلسطين طول فترة التقاضي في المحاكم العاملة في فلسطين، بالإضافة لعدم وجود محاكم متخصصة لرفع دعاوى وقضايا ضد المماطلين. وثم تصنيف المعوقات إلى ثلاث أنواع هي معوقات قانونية ومعوقات من الأوضاع السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى معوقات تعود على عملاء المصارف. كذلك أشارت الدراسة إلى ضعف علاقة الارتباط الإحصائية بين الاستثمار المحلي للودائع مع حجم الودائع مع جنسية المصرف وعمره وخبره المجيب. وأوصت هذه الدراسة بضرورة تحسين الوضع القانوني داخل فلسطين، كذلك إعطاء دورات تدريبية لعملاء

البنك في كيفية الحصول على التسهيلات وكيفية الاستفادة منها لنشر وعي مصرفي بين أصحاب الودائع.

• تحليل الاستبانة:-

جدول رقم (1/3)

يوضح وجود حد أقصى لمنح التسهيلات الائتمانية لدى البنوك

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
9.5	2.4	1	غير موافق بشدة
57	19.0	8	غير موافق
42	21.4	9	موافق
57	57.1	24	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة أن هناك 57% من عينة الدراسة موافقة وبشدة على أن هناك حد أقصى لمنح التسهيل الائتماني للعميل و 21.4% كانوا موافقين، و 19% غير موافقين على ذلك، وهناك 2.4% غير موافقين بشدة.

جدول رقم (2/3)

تتمتع البنوك بمرونة وانفتاح عند دراسة طلب التسهيل

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
38	9.5	4	غير موافق بشدة
67	33.3	14	غير موافق
36	11.9	5	متردد
40	40.5	17	موافق
24	4.8	2	موافق بشدة
	100.0%	42	المجموع

من الجدول السابق يتضح أن هناك 40.5% من عينة الدراسة موافقة على أن البنك يبدي مرونة وانفتاح في عملية منح التسهيلات الائتمانية و 33.3% كانوا غير موافقين، و 11.9% مترددين. و 9.5% غير موافقين على ذلك بشدة، وهناك 4.8% موافقين على ذلك و بشدة.

جدول رقم (3/3)

العائد والمخاطرة من الاعتبارات الهامة عند دراسة طلب التسهيلات

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
64	64.3	27	موافق بشدة
71	35.7%	15	موافق
-	100.0%	42	المجموع

من الجدول السابق يتضح أن عملية التركيز على العائد والمخاطرة عند طلب التسهيل من الأمور المهمة التي يركز عليها موظف التسهيلات الائتمانية وبلغت نسبة ذلك 64.3% موافقين بشدة و35.7% موافقين ولا يوجد أي منهم اعترض على ذلك.

جدول رقم (4/3)

يوضح وجود سياسات مكتوبة ومطبقة لدي البنك لمنح التسهيلات

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
15	4.8	2	متردد
47.5	45.2	19	موافق بشدة
95	45.2	19	موافق
	4.8	2	لم يجب
	100%	42	المجموع

من الجدول السابق اتضح أن هناك 45.2% من عينة الدراسة قد وافقت ووافقت بشدة على وجود سياسات مطبقة ومكتوبة داخل البنك لمنح التسهيلات البنكية، وكان هناك 4.8% مترددين في الإجابة.

جدول رقم (5/3)

يوضح رغبة البنوك في التوسع .

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
57	19.0	8	غير موافق بشدة
43	42.9	18	غير موافق
28.5	7.1	3	متردد
48	23.8	10	موافق
28.5	7.1	3	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

من الجدول السابق هناك 42.9% من عينة الدراسة غير موافقة على انه ليس للبنك رغبة في التوسع في منح التسهيلات. و 23.8% موافقين، 7.1 % مترددين في ذلك و 19.0% كانوا غير موافقين وبشدة وهناك 7.1% موافقين وبشدة.

جدول رقم (6/3)

يوضح أن قلة الثقة ببعض العملاء من أسباب رفض التسهيلات

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
12	2.4	1	غير موافق بشدة
23	4.8	2	غير موافق
21.4	7.1	3	متردد
57	57.1	24	موافق
57	28.6	12	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 57.1% من عينة الدراسة موافقة على أن عدم الثقة في بعض العملاء من الأسباب التي تؤدي لرفض منح التسهيل من قبل البنوك، وهناك 28.6% من هذه العينة توافق على ذلك وبشدة، و 7.1% مترددين في ذلك، و 4.8% غير موافق على ذلك. وهناك 2.4% يرفض ذلك وبشدة.

جدول رقم (7/3)

يوضح من أسباب رفض التسهيلات عدم تقديم العميل لدراسات جدوى

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
28.5	2.4	1	غير موافق بشدة
91	38.1	16	غير موافق
68	7.1	3	متردد
67	33.3	14	موافق
13.5	19.0	8	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 38.1% غير موافقين على أن من أسباب رفض التسهيل الائتماني هو عدم تقديم دراسة جدوى أو ميزانية مدققة يؤدي إلى رفض التسهيل الائتماني، و33.3% من العينة يوافقون على ذلك، أما 19.0% من عينة الدراسة وافقت على ذلك وبشدة، وهناك 4.1% مترددين، و2.4% غير موافقين على ذلك وبشدة.

جدول رقم (8/3)

يوضح قبول البنوك أحيانا لعقارات غير مسجله

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
50	16.7	7	غير موافق بشدة
57	14.3	6	غير موافق
59.5	11.9	5	متردد
38	19.0	8	موافق
38	38.1	16	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

من الجدول السابق يتضح أن هناك 38.1% موافق على أن البنوك تقبل في بعض الأحيان عقارات غير مسجلة لمنح التسهيلات وبشدة ولكن هذا الأمر أحيانا وليس دائما، و19.0% موافقين على ذلك، و16.7% غير موافقين على ذلك وبشدة، وهناك 14.3% غير موافق على ذلك، و11.9% ترددوا في الإجابة.

جدول رقم (9/3)

سندات الدين من الضمانات إلهامه للبنوك

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
39	9.5	4	غير موافق بشدة
39	38.1	16	غير موافق
36.5	11.9	5	متردد
58.5	28.6	12	موافق
39	9.5	4	موافق بشدة
	2.4	1	لم يجب
	100	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن 38.1% من عينة الدراسة لا تعتبر سندات الدين المنظم من الضمانات التي لا تستطيع البنوك الاستغناء عنها أو تجاهلها، وهناك 29.3% من عينة الدراسة وافق على هذا الأمر، و 11.9% متردد في الإجابة، و 9.5% من العينة ما بين موافق بشدة وغير موافق بشدة.

جدول رقم (10/3)

الربحية من الضمانات الأساسية لمنح التسهيل

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
4	2.4	1	غير موافق بشدة
2	16.7	7	غير موافق
3	7.1	3	متردد
1	57.1	24	موافق
33.3	16.7	7	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

من الجدول السابق يتبين أن هناك 57.1% من موظفي التسهيلات الائتمانية يوافقون على أن شرط الربحية للمشروع طالب التسهيل من الضمانات الأساسية التي يشترطها البنك لمنح أي تسهيل ائتماني، و 16.7% موافق على ذلك وبشدة، و 7.1% مترددين في الإجابة، و 16.7% ما بين غير موافق و موافق بشدة، وكان هناك 2.45 غير موافق بشدة على ذلك.

جدول رقم (11/3)

يوضح العلاقة بين توفر ضمانات نقدية وبين منح التسهيل

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
-	2	0	غير موافق بشدة
7.1	2.4	1	غير موافق
57	57	24	موافق
80.9	40.5	17	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

اتضح من الجدول السابق أن هناك 57% من العينة موافقين على انه إذا توفر ضمان عيني أو نقدي يتم منح العميل القرض المطلوب، و 40.5% من العينة موافقة وبشدة على ذلك و 2.4% من عينة الدراسة فقط غير موافقة على ذلك.

جدول رقم (12/3)

يوضح أن اللجوء للمحاكم من شروط البنك في حال تخلف العميل عن السداد

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
12	2.4	1	غير موافق بشدة
54	26.2	11	غير موافق
73	23.8	10	متردد
31.8	31.0	13	موافق
58.5	14.3	6	موافق بشدة
	2.4	1	لم يجب
	100.0	42	المجموع

اتضح من الجدول السابق أن هناك 31.0% من موظفي التسهيلات يرون أن البنك يشترط على عملائه اللجوء للمحاكم في حالة تخلفه عن السداد، وهناك 26.25% غير موافق على ذلك ويرون أن البنوك لا تشترط ذلك، و 23.8% مترددين في الإجابة، و 14.3% موافقين على ذلك وبشدة، و 2.4% غير موافقين على ذلك وبشدة.

جدول رقم (13/3)

أن الثقة بالعميل من الضمانات الأساسية التي يشترطها البنك لمنح التسهيل

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
21.4	7.1	3	غير موافق
19	4.8	2	متردد
57	57.1	24	موافق
62	31.0	13	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 57.1% من عينة الدراسة توافق على أن الثقة بالعميل من الضمانات الأساسية التي يشترطها البنك لمنح التسهيل، و 31.0% يوافقون على ذلك وبشدة، و 7.1% غير موافق وهناك حوالي 4.8% متردد.

جدول رقم (14/3)

يوضح عدم وجود مؤسسة لضمان القروض من عوائق منح التسهيل

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
24	4.8%	2	غير موافق بشدة
52	26.2	11	غير موافق
50	16.7	7	متردد
49	40.5	17	موافق
39	9.5	4	موافق بشدة
-	2.4	1	لم يجب
	100	42	المجموع

اتضح من الجدول السابق أن هناك 40.5% من عينة الدراسة توافق على انه لعدم وجود مؤسسة للتأمين ضد المخاطر فان هذا يقف عائق أما منح أي تسهيل، و 26.2% غير موافق على ذلك، و 16.7% متردد، و 9.5% موافق على ذلك وبشدة، وهناك 4.8% غير موافق على ذلك وبشدة.

جدول رقم (15/3)

يوضح أن لسلطة النقد دور هام في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية في فلسطين

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
24	4.8	2	غير موافق بشدة
57	28.6	12	غير موافق
64	21.4	9	متردد
33	33.3	14	موافق
48	11.9	5	موافق بشدة
	100	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 33.3% من عينة الدراسة توافق على أن لسلطة النقد دور في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية المختلفة، وهناك 28.6% من العينة غير موافقين على ذلك، و 21.4% ترددوا في الإجابة، و 11.9% وافقوا على ذلك بشدة، و 4.8% رفضوا هذا الأمر بشدة.

جدول رقم (16/3)

يوضح أن قوانين سلطة النقد مشجعه على الاستثمار

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
28	7.1	3	غير موافق بشدة
52	26.2	11	غير موافق
64	21.4	9	متردد
40	40.5	17	موافق
24	4.8	2	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق 40.5% من عينة الدراسة يرون أن قوانين سلطة النقد مشجعه على الاستثمار داخل فلسطين، و 21.4% مترددين في ذلك، و 33.3% غير موافق على ذلك، و 7.1% غير موافق على ذلك وبشدة، و 4.8% موافق بشدة.

جدول رقم (17/3)

مدى سرعة سلطة النقد في تزويد البنوك بمعلومات عن العملاء

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
21	7.1	3	غير موافق
19	4.8	2	متردد
52	52.4	22	موافق
71	35.7	15	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن 52.4% من موظفي البنك يرون أن سلطة النقد تمد البنك بالمعلومات عن أي عميل وبالسرية المطلوبة، و35.7% وافقوا على هذا الأمر وبشدة، وهناك 7.1% غير موافق على ذلك و4.8% متردد.

جدول رقم (18/3)

يوضح احتياج سلطة النقد لمزيد من الجهود لتهيئة المناخ الاستثماري للبنوك

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
38	9.5	4	غير موافق بشدة
48	23.8	10	غير موافق
36	11.9	5	متردد
31	31.0	13	موافق
48	23.8	10	موافق بشدة
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 31.0% من العينة موافقة على أن سلطة النقد بحاجة لمزيد من الجهود لتهيئة المناخ المناسب للبنوك حتى تستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد، وهناك 23.8% غير موافقين على ذلك ومتفقين وبشدة، و11.9% مترددين في الإجابة، و9.5% غير موافق على ذلك بشدة.

جدول رقم (19/3)

يوضح محاولة البنوك للابتعاد عن القطاعات ذات المخاطر المرتفعة

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
15.3	4.8	2	غير موافق
15	4.8	2	متردد
54	50.0	21	موافق
72	33.3	14	موافق بشدة
	7.1	3	لم يجب
	100.0	39	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 50.0% من عينة الدراسة موافقة على أن البنوك تحاول الابتعاد عن القطاعات التي تمتاز بالمخاطر العالية حتى ولو عوائدها مرتفعة. و 33.3% موافقين على ذلك وبشدة، و 4.8% غير موافق أو متردد.

جدول رقم (20/3)

يوضح مدى تفضيل البنوك الاستثمار في قطاع الصناعة والتعدين

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
58.5	14.3	6	غير موافق
49	23.8	10	متردد
39	38.1	16	موافق
66	21.4	9	موافق بشدة
	2.4	1	لم يجب
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق انه يوجد 38.1% من عينة الدراسة توافق على أن البنوك تفضل التعامل مع القطاع الصناعي، و 23.1% مترددة في ذلك، و 21.4% وافقت على ذلك وبشدة، و 14.3% غير موافقة وبشدة على ذلك.

جدول رقم (21/3)

مدى تفضيل البنوك الاستثمار في القطاع الزراعي

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
63	31.5%	13	غير موافق بشدة
34	33.3%	14	غير موافق
44	14.3%	6	متردد
39	9.5%	4	موافق
39	9.5%	4	موافق بشدة
	2.4%	1	لم يجب
	100%	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 33.3% غير موافق على أن البنوك تفضل التعامل مع القطاع الزراعي وهناك 31.5% غير موافق على ذلك وبشدة، و14.3% متردد في الإجابة، و905% فقط كانوا موافقين على ذلك.

جدول رقم (22/3)

يوضح تفضيل البنوك للاستثمار في القطاع التجاري

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
9.7	2.4	1	غير موافق
36.5	11.9	5	متردد
56	54.8	23	موافق
58.5	28.6	12	موافق بشدة
	2.4	1	لم يجب
	100	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 54.8% من العينة مترددة في منح قروض للقطاع التجاري و28.6% موافقة على ذلك و11.9% غير موافقة.

جدول رقم (23/3)

مدى تفضيل البنوك لقطاع السياحي والخدمي

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
25	4.8	2	غير موافق بشدة
67	21.4	9	غير موافق
50	23.8	10	متردد
35	33.3	14	موافق
50	11.9	5	موافق بشدة
	4.8	2	لم يجب
	100	42	لمجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 33.3% من عينة الدراسة توافق على منح القطاع السياحي تسهيلات وهناك 23.8% مترددين و 21.4 غير موافق على ذلك.

جدول رقم (24/3)

يوضح تفضيل البنوك للاستثمار في قطاع الإسكان والمقاولات

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
39	7.1	3	غير موافق بشدة
42	9.5	4	غير موافق
16	4.8	2	متردد
45	40.5	17	موافق
63	28.6	12	موافق بشدة
	9.5	4	لم يجب
	100	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 40.5% من عينة الدراسة موافقة على أن البنوك تفضل الاستثمار في القطاع الإسكاني والمقاولات وهناك 28.6 موافقة على ذلك بشدة و 9.5% غير موافق و 7.1% غير موافق وبشدة.

جدول رقم (25/3)

يوضح مدى تفضيل البنوك للاستثمار في قطاع الخدمات العامة

الترتيب	النسبة %	التكرار	
4	7.1	3	غير موافق بشدة
3	14.3	6	غير موافق
2	21.4	9	متردد
1	40.5	17	موافق
4	7.1	3	موافق بشدة
	9.5	4	لم يجب
	100	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 40.5% من عينة الدراسة موافقة على أن البنوك تفضل الاستثمار في القطاع الخدمات العامة، وأن هناك 21.4% مترددين و 23.7% غير موافقين على ذلك و 7.9% ما بين موافق بشدة وغير موافق بشدة.

جدول رقم (26/3)

يوضح أن المركزية في اتخاذ القرارات تقف عائق أمام سرعة منح التسهيل .

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
24	2.4	1	غير موافق بشدة
51	23.8	10	غير موافق
39	16.7	7	متردد
51	33.3	14	موافق
29	19.0	8	موافق بشدة
	4.5	2	لم يجب
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 33.3% من عينة الدراسة موافقة على المركزية في اتخاذ القرارات يقف عائق أمام سرعة منح التسهيل وهناك 23.8% غير موافقة على ذلك و 19.0% وافق وبشدة ، و 16.7% ترددت في الإجابة و 2.4% غير موافق بشدة .

جدول رقم (27/3)

يوضح عدم وجود مراكز لإعداد دراسات الجدوى يقلل من
فرصة حصول العملاء على التسهيلات

المتوسط الحسابي %	النسبة %	التكرار	
24	4.8	2	غير موافق بشدة
51	16.7	7	غير موافق
39	19.0	8	متردد
51	50.0	21	موافق
29	7.1	3	موافق بشدة
	2.4	1	لم يجب
	100.0	42	المجموع

رأت الدراسة من الجدول السابق أن هناك 50% من عينة الدراسة موافقة على عدم وجود مراكز دراسات الجدوى المتخصصة في هذا المجال يقلل من فرصة حصول العملاء على تسهيلات، و19% كانوا مترددين وهناك 16.7% غير موافقين و7.1% موافقين وبشدة وهناك 4.8% غير موافقين وبشدة.

النتائج والتوصيات:-

1. البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين، إلا أن هناك صعوبات تواجهها في هذا المجال. و من هذه الصعوبات ضعف الضمانات التي يقدمها أصحاب المشاريع العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية للبنوك عند رغبتهم في الحصول على قرض منها، مما يزيد من مخاطر عدم قدرة البنك على استرداد أمواله من المقترضين، بالإضافة إلى عدم قيام المحاكم الموجودة في فلسطين بدورها لفض النزاعات بين البنوك والمقترضين الذين لم يسددوا القروض التي حصلوا عليها، بالإضافة إلى عدم وجود محاكم متخصصة في هذا المجال.
2. لم تصل البنوك للحد الأدنى الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية لنسبة القروض التي تقدمها البنوك لدعم قطاعات الاقتصاد، حيث بلغ الحد الأدنى 40% ولكن البنوك وصلت في العام 2003 م إلى 29% فقط.
3. اتضح أن البنوك تفضل التعامل مع القطاع التجاري عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى؟، حيث بلغ دعم البنوك لهذا القطاع حوالي 25% من إجمالي القروض المقدمة لكافة قطاعات الاقتصاد.

وعلى ضوء نتائج البحث السابقة توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها:-

1. ضرورة قيام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع بتقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى تقبلها البنوك.
2. تتصح هذه الدراسة سلطة النقد الفلسطينية بإعادة النظر في سياسة منح التراخيص للبنوك وذلك بالتركيز على تشجيع افتتاح بنوك متخصصة وشاملة وذلك لتفعيل دورها بشكل أكبر في دعم بعض القطاعات خاصة القطاع الزراعي.
3. محاولة وضع خطط لتطوير المناخ الاستثماري في فلسطين حتى يلائم استثمارات البنوك العاملة في فلسطين ويشعرها بالأمان.
4. وضع برنامج لتأمين الصادرات، حتى لا يثر إغلاق المعابر على عمل المصدرين و الحاصلين على تسهيلات.
5. أن تفرض سلطة النقد تكلفة على الأموال التي تستثمرها البنوك خارج فلسطين.
6. أن تقوم السلطة الوطنية بالاهتمام بتسجيل الأراضي، والتراكتورات حتى تقبل بها البنوك كضمانات.

المراجع:-

- ❖ أبو معمر، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة بين 1999-2000م)، (مجلة الجامعة الإسلامية -المجلد 10- العدد الأول، كانون الثاني 2002م، غزة - فلسطين).
- ❖ الحمزاوي، محمد، (اقتصاديات الائتمان المصرفي)، دار المعاد للنشر، ط2، الإسكندرية، (2000م).
- ❖ الشواربي، عبد الحميد، الشواربي، محمد، (إدارة المخاطر الائتمانية) (رمضان للنشر، الإسكندرية، 2003م).
- ❖ الطنبور، خالد، (دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية)، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، الجامعة الأردنية، عمان، 2001.
- ❖ تقارير سلطة النقد الفلسطيني (2000م-2003م).
- ❖ جريوع، يوسف (مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية)، (كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة، فبراير 2002م).
- ❖ جريدة القدس، (العدد 12400 الأحد 2004/2/29م).
- ❖ عاشور، يوسف، (أفاق النظام المصرفي الفلسطيني)، (الرننتيسي للطباعة والنشر، ط2، غزة، 2003م).
- ❖ عاشور، يوسف، (العوامل المعيقة لاستثمار ودائع المصارف العاملة في فلسطين محليا)، (مجلة تنمية الرافدين، العدد 87، العراق، 2004م).